

الباب الأول

الدولة الإسلامية

الفصل الأول :

- الدولة وكيفية نشأتها

الفصل الثاني :

خصائص الدولة الإسلامية :

- دين ودولة
- دولة قانونية
- التساند بين الفرد والجماعة

الفصل الثالث :

- أسباب قوة وتدهور الدولة الإسلامية

الفصل الأول :

الدولة وكيفية نشأتها

اختلف فقهاء القانون العام حول وضع تعريف للدولة . فيذهب البعض الى تعريفها بأنها مجموعة بشرية ، مستقرة على أرض معينة ، تتبع نظاما اجتماعيا وسياسيا وقانونيا معيننا يهدف الى الصالح العام ، ويستند الى سلطة مزودة بصلاحيات الاكراه (القوة) (١) . بينما يعرفها البعض الآخر من الفقه بأنها ذلك الشخص المعنوى الذى يمثل أمة تقطن أرضا معينة وبيده السلطة العامة أو كما يطلق عليها السيادة .

ونرى أنه ينبغي لوجود دولة ما ضرورة توافر عناصر وأركان معينة ، هى الشعب (التجمع البشرى) ، الاقليم (رقعة الأرض) ، السلطة . واجتماع هذه الأركان يمكن تعريف الدولة (٢) - بصفة عامة - بأنها مجموعة من

(١) أنظر اندريه هوريو - القانون الدستورى والمؤسسات السياسية - الجزء الاول طبعة بيروت - ١٩٧٤ - الاهلية للنشر والتوزيع - ص ٩٨ .

- وايضا الأستاذة الدكتورة سعاد الشرقاوى - النظم السياسية فى العالم المعاصر الجزء الاول - الطبعة الثانية - دار النهضة العربية ص ٢٥ .

- أنظر منكرتنا لطلبة جامعة أم درمان الاسلامية « شعبة الشريعة والقانون » المطبوعة على الاستنسل عام ١٩٨٢ ص ٥ .

(٢) يستخدم اصطلاح الدولة لعدة معان يتعين التمييز بينها :

- يطلق الاصطلاح بالمعنى الواسع لتعنى الدولة كل مجموعة منظمة لها ركيزة اجتماعية هى الأمة فيقال ان فرنسا وايطاليا هى دول .

- ويضيق الاصطلاح نسبيا عندما نعنى بالدولة المجتمع السياسى والسلطات العامة والحكام ، فيعبر مثلا عن عجز الحكام أو المؤسسات السياسية ، بعجز الدولة عن حل بعض المشاكل والمقصود بذلك القول بعجز الحكام والمؤسسات .

الأفراد (تجمع بشرى) تعيش فى اقليم معين محدد ، ولها قدر من التنظيم يجعلها تبدو فى مواجهة الأفراد كسلطة أمره عليها .

وسوف نقسم هذا الفصل الى مبحثين :

- المبحث الأول : أركان الدولة
- المبحث الثانى : نشأة الدولة

المبحث الأول

أركان الدولة

يرى البعض (١) أن أركان الدولة هى الأمة والاقليم والسلطة ، ويقدمون لفظ الأمة على الشعب . ذلك أن القرآن الكريم استعمل اللفظ الأول ، ولأن اللفظ الثانى (الشعب) قد يعنى طوائف أخرى لا تنتمى الى الأمة الاسلامية كالأقليات غير الاسلامية . الا أننا نرى أن اللفظ الثانى « شعب » أهم من اللفظ الاول « أمة » فالأمة تقتصر على المسلمين فقط ، أما الشعب فيتضمن أن يكون التجمع البشرى للمسلم وغير المسلم ، ولا يمنع من أن يكون فى

— وقد يكون الاصطلاح ضيقا أكثر عندما يقصد به السلطة المركزية دون السلطات اللامركزية الاقليمية (المحليات) .

انظر الاستاذ الدكتور ثروت بدرى - النظم السياسية - النهضة العربية - ١٩٧٢ ص ٣٠ وما بعدها .

(١) انظر المستشار الدكتور على جريشة - أركان الشرعية الاسلامية - مكتبة وهبة ص ٢٤ - وتنسم الأمة الاسلامية بعدد من الصفات تميزها عن غيرها من الأمم وهى أنها أمة معصومة ، والعصمة للأمة وليست للحاكم ، ورغم عصمتها تؤمن أن الله فوق الجميع أكبر ، وهى أمة واحدة ، وسطا ، تقوم على الالتزام لا الانتماء .

— المرجع السابق - ص ٢٦ وما بعدها .

الدولة الاسلامية عناصر غير مسلمة ، لأن الأصل لا اكراه فى الدين ، فلا يكره غير المسلم على اعتناق الاسلام . والدولة الاسلامية هى الدولة التى يسودها حكم الشرع الاسلامى (١) .

والدولة لدى فقهاء القانون شخص اعتبارى « معنوى » ولا تكتسب هذه الشخصية القانونية الاعتبارية الا اذا توافر لها كيان قانونى - مادى - مستقل ، وأن تكون لها قيمة ، - وظيفة - اجتماعية تتحدد بالأغراض والأهداف التى قامت من اجلها ، وهى عادة اشباع حاجات الأشخاص - الطبيعية والاعتبارية - المختلفة . وبذلك تمثل الدولة كيانا ماديا مستقلا يستهدف قيما اجتماعية ، أما الدولة الاسلامية - دار الاسلام - فتتعدى ذلك ، اذ تتكون من كيانين روحى ومادى ، كيان عقائدى روحى (دينى) الى جانب الكيان المادى (شعب ، اقليم ، سلطة) ، ولها قيمة دينية اجتماعية ، اذ تستهدف نشر الدين وحفظه واشباع حاجات الأشخاص المختلفة ، ولا تكون الدولة اسلامية الا باجتماع هذين الكيانين الروحى والمادى .

١ - الركن الأول : الشعب (التجمع البشرى)

وجود الشعب كمجموعة أفراد أو تجمع بشرى شرط أساسى لوجود الدولة ، اذ لا يتصور وجود دولة من غير شعب . وعادة ما توجد رابطة تربط هذا التجمع البشرى (أفراد الشعب) . من هذه الروابط الجنس ، اللغة ، الدين ، وحدة العادات والمصالح المشتركة ، الأهداف والأمانى

(١) يقرر فقهاء الاسلام ان الدولة الاسلامية - دار الاسلام - هى البلد الذى تطبق فيه أحكام الاسلام ، وليست مجرد الدولة التى يقيم فيها المسلمون ولو كانوا الاكثية اذا لم يكن الشرع الاسلامى سائدا فيها بوجه عام .

رسالة د . هازم عبد المتعال الصعدي - النظرية الاسلامية فى الدولة - جامعة القاهرة ١٩٧٧ .

والأخطار المشتركة ، التاريخ المشترك ، وحدة الاحساس ووحدة الفكر والروح
٠٠٠ الخ ولا يعد كل من يسكن اقليم الدولة من رعاياها ، فقد يقيم بها الى
جانب الرعايا ، أجنب من غير أهلها ، ويعنى القانون الدولى الخاص
بتحديد حقوق وواجبات المواطنين والأجانب .

ولا يشترط أن يبلغ عدد أفراد شعب الدولة عددا معيناً . فمن الدول
من لا يجاوز تعدادها الآلاف ومنها ما يجاوز مئات الملايين من الأفراد .

٢ - الركن الثالث : الاقليم

يكاد يجمع الفقه على أن الاقليم الذى تقام فيه شريعة الله يطلق عليه
« دار الاسلام » ، فاقامة شريعة الله تضى على الاقليم الصفة الشرعية بأن
يكون دار اسلام (١) .

فما هو الاقليم ؟

يستقر الشعب عادة كمجموعة من الأفراد على اقليم معين هو اقليم
الدولة ، وبدون الاقليم لا تنشأ الدولة ، ذلك أن وجود مجموعة من الأفراد
أيا كان عددها ، وقدر ارتباطها واتحادها لا يكفى لوجود الدولة ما لم تستقر
هذه الجماعة على اقليم معين (٢) .

(١) ويرى الجمهور أن الأرض التى لا تقام فيها شريعة الله ليست دار اسلام . بينما
يرى أبو حنيفة ومعه بعض الفقهاء على أنها تعد دار اسلام إذا وجد فيها مسلمون آمنون
وكانت متاخمة لديار اسلامية . فإذا انتفى الامان ، وانتفت المتاخمة وسيطرت احكام غير
الاحكام الاسلامية فهى دار حرب .

المستشار د . جريشة - المرجع السابق - الاركان - ص ٢٣ وما بعدها .

(٢) الاستاذ الدكتور ثروت بدوى - النظم السياسية - دار النهضة العربية - ١٩٧٢ ،

ص ٣٠ وما بعدها .

واقليم الدولة جزء من الكرة الأرضية (١) . تمارس عليه سيادتها ،
ويتكون من قطاع يابس من الأرض وما يعلوه من فضاء وما قد يحيط به
من ماء .

(أ) الاقليم الأرضي (العنصر البري) :

وهو الجزء من اليابس الذى تعينه حدود الدولة ، والتي تباشر عليه
سيادتها وسلطاتها ، وتختلف مساحته بالنسبة للدول ، فقد يكون بضعة
الاف من الكيلو مترات المربعة (٢) ، وقد يكون ملايين من الكيلو مترات
المربعة ، مفاد ذلك انه لا يشترط فى الاقليم مساحة معينة ، والمهم هو استقرار
الشعب بصفة دائمة عليه ، وتمتعه بخيراته وموارده ، وأن يباشر فى حدوده
سلطاته .

ويتكون الاقليم من الجزء اليابس من الأرض الذى تضمه حدود الدولة ،
وما ينطوى تحته من طبقات ، وما يقوم عليه من معالم الطبيعة ، كالتلال
والهضاب والجبال ، وما تتخلله من قنوات وانهار وبحيرات . وقد يتكون
من قطعة واحدة من الجزء اليابس من الأرض ، وقد يتكون من اجزاء منفصلة
بعضها عن بعض من اليابس كالجزر البريطانية واليابان .

ومن المسلم به أن لمساحة الاقليم وموقعه أثرا كبيرا على قوة الدولة
المادية والعنوية .

(ب) الاقليم المائى (العنصر المائى) :

يشمل اقليم الدولة ما قد يتخلل سطح الأرض من قنوات وانهار
وبحيرات وما يلاصق حدودها من مياه تمتد داخل البحر الى مساحات معينة
يطلق عليها « المياه الاقليمية » .

(١) الأستاذة للدكتورة سعاد الشرقاوى - المرجع السابق - ص ٤١ وما بعدها ،

(٢) ومن أمثلة الدول الصغيرة المساحة جمهورية سان مارينو شمال غرب ايطاليا
اذ تبلغ مساحتها ستين كيلو متر مربع وامارة موناكو اذ تبلغ مساحتها كيلو واحد مربع .

ويتبع اقليم الدولة كل ما فى داخل اراضيها من بحار او بحيرات مغلقة (١) وما يجرى فيها من انهار سواء اكانت داخلية كان تباداً وتجرى وتنتهى داخل اقليم دولة واحدة ، ام تجرى فى اقاليم دول مختلفة كنهـر النيل . كذلك يتبع اقليم الدولة التى تطل على بحر عام جزء من هذا البحر الملاصق لحدودها لمسافة معينة ، وما يشمل قاع هذا الجزء من البحر ، وما يعطوه من فضاء جوى وتمارس الدولة سيادتها كاملة على بحارها الاقليمية .

(ج) الاقليم الجوى (العنصر الفضائى) :

ويشمل ما فوق اقليم الدولة الارضى والمائى ، وتسيطر عليه الدولة مثلما تسيطر على اقليمها الارضى والمائى ، ولا يحق لأى دولة ان تستعمل المجال الجوى لدولة اخرى الا بعد اذن منها .

واختلفت الآراء حول مدى سيطرة الدولة على ما يعلو اقليمها الارضى والمائى من فضاء (٢) . اذ يرى بعض الفقهاء حرية الهواء ، ولا يعتبر الاقليم الجوى - لديهم - عنصراً من عناصر اقليم الدولة استناداً الى عدم امكانية حيازة الهواء ، وعدم القدرة على السيطرة عليه . ويرى اصحاب هذا الراى ، ان يظل الفضاء طريقاً حراً للمواصلات يستخدمه من يشاء .

بينما يرى البعض الآخر ، ان الهواء يتبع الدولة وتمارس عليه سيادتها ، اذ هو جزء منها ، وان اباحة المرور فيه دون رضائها يمثل خطراً

(١) اما اذا كان البحر غير مغلـق ولكن يقع كله فى الاقليم الارضى لدولة واحدة ويتصل ببوغاز او بمضيق ، كان تابعاً لاقليم الدولة ، اما اذا كان البحر واقعا فى اقاليم متعددة لاكثر من دولة (كالبحر الاحمر) فهو بحر عام يفتح للملاحة الحرة .
انظر د . محمود حلمى - نظام الحكم الاسلامى - الطبعة السادسة - ١٩٨١ ص ١٧ وما بعدها .

(٢) الاستاذة الدكتورورة سعاد الشرقاوى - المرجع السابق - ص ٤٦ وما بعدها .

عليها ، لذلك لا يباح استخدامه الا باذن الدولة المسيطرة عليه صاحبة الحق فيه .

وزادت الأمور تعقيدا بالتطور الهائل لأبحاث الفضاء واطلاق بعض الدول لمركبات الفضاء المختلفة ، ومرورها فى الأقاليم الجوية لكثير من الدول دون اذن منها ، بل ان هذه الدول تلتزم حيال ذلك الصمت . وقد انتهى الفقه الحديث (١) الى استخلاص نتيجتين هامتين هما :

الأولى : ان مبدأ سيادة الدولة على هوائها وفضائها الى مالا نهاية فى الارتفاع سيادة كاملة وانفرادية صار مبدأ متخلفا لا يتواءم مع طبيعة الأشياء والأوضاع الراهنة ومتطلبات العصر .

الثانية : انه لا يمكن أن يعد الهواء والفضاء الى مالا نهاية فى الارتفاع عنصرا من عناصر الاقليم ، بل يجب أن يحدد هذا العنصر بارتفاع معين ، ويتوقف تحديد هذا الارتفاع على المدى الذى تستطيع الدولة اخضاعه لسيطرتها ، أما ما يعلوه فيبقى حرا طليقا .

ومن مجموع العناصر الثلاثة يتكون اقليم الدولة الذى يلعب دورا هاما فى حياتها اذ تستمتع بخيراته وموارده وتمارس فى حدوده سلطاتها .

٣ - الركن الثالث - السلطة :

لا يكفى اجتماع عنصرى الشعب والاقليم لاسباغ صفة الدولة ، وانما يشترط توافر عنصر ثالث هام ورئيسى وهو السلطة . فالسلطة ركن لازم لتنظيم علاقات الأفراد داخل الدولة واستغلال الموارد واقامة العدل وحماية الدين ونشره وتنظيم العلاقات مع الدول الأخرى .

(١) الاستاذة الدكتورة سعاد الشرقاوى - المرجع السابق - ص ٤٦ .

والسلطة طاقة ارادية تظهر عند من يتولون ادارة جماعة بشرية ، بحيث تسمح لهم بفرض ارادتهم ، اما بالقوة واما برضاء الآخرين ، فاذا كان مصدرها القوة قيل انها سلطة فعلية ، واذا كان مصدرها رضاء المحكومين قيل انها سلطة قانونية (شرعية) . والسلطة ملازمة للطبيعة البشرية التي تقوم على الاجتماع دون العزلة ، فتظهر فى الأب فى مستوى الأسرة ، وشيخ القبيلة والعشيرة على مستوى القبيلة والعشيرة ، وهكذا اذ يمثل كل منهم مظهرا ومركزا للسيطرة فى مواجهة رعاياه .

والسلطة كركن من اركان الدولة قد تكون داخلية بمعنى أن تكون للدولة سلطة لا تعلوها سلطة أخرى فى ميدان النشاط الداخلى ، أى فى علاقة الأفراد أو الجماعات التي تسكن اقليمها ، وتكاد تكون سلطتها فى النطاق الداخلى مطلقة . وقد تكون خارجية ، ويقترب معنى السلطة هنا من معنى السيادة اذ يقصد بها عدم خضوع الدولة لسلطة دولة أخرى . الا انه فى محيط المجتمع الدولى فان سلطة الدولة الخارجية ليست مطلقة ، وانما تنقيد - بارادتها - بما تبرمه من معاهدات واتفاقيات مع الدول الأخرى .

والسلطة هى العنصر المميز بين الدولة والأمة ، اذ الأمة هى مجموعة من الأفراد يجمع بينهم شعور مشترك ، وتجمعت ارادتهم واتجهت للعيش معا ، ورغبوا وعملوا فى اتجاه واحد نحو مصير مشترك ، فالرابطة رابطة نفسية تنشأ نتيجة تفاعل الأحاسيس المتشابهة الناجمة عن تراث مشترك من عادات وأخلاق وذكريات وروابط ترجع الى العرق - الجنس الدين واللغة ودون أن تظهر بمظهر السلطة . فبدون السلطة تظهر الأمة باعتبارها حقيقة اجتماعية ، اما الدولة - مكتملة الأركان - فهى تسمو على ذلك باعتبارها تنظيما قانونيا أو حقيقة قانونية (١) .

(١) الاستاذ الدكتور ثروت بدوى - المرجع السابق - ص ٢٨ .

والسلطة ضرورة وفريضة فى الدولة الاسلامية ، اذ لابد للحق من قوة تحميه . وتستمد السلطة شرعيتها من امرين : الاول : أن تقيم شريعة الله ، ولا يتأتى ذلك الا عن طريق تقديم طاعة الله وطاعة رسوله ﷺ على طاعة أولى الأمر . اذ ورد لفظ الطاعة مع الله والرسول وتختلف بالنسبة لأولى الأمر ايدانا بأن طاعة أولى الامر مستمدة من طاعة الله والرسول ومقيدة بها . **الثانى** : رضاء المحكومين اذ السلطة فى الدولة الاسلامية تكليف لا تشرىف (١) . فصاحبها لا يعلو الناس اذ هو واحد منهم ، يقول الرسول ﷺ « انما أنا بشر مثلكم يوحى الىّ » ويقول أبو بكر : « قد وليت عليكم ولست بخيركم » ويقول الفاروق عمر بن الخطاب لابي موسى الأشعري : « انما أنت واحد من الناس غير أنك اثقلهم حملا » . والأصل أنه اذا كانت امامة الصلاة لا تصح ان كرهها المصلون ، ومن ثم فان ولاية المسلمين لا تصلح بغير رضاء المحكومين . وقد رفض عمر بن عبد العزيز الخلافة وخطب فى الناس : « أيها الناس قد ابتليت بهذا الأمر من غير رضا منى ولا مشورة من المسلمين وانى قد خلعت ما فى أعناقكم من بيعة فاخثاروا لأنفسكم ، فاخثاروه .

والسلطة فى الدولة الاسلامية تتسم بالوحدة وتكفل الحرية ، ذلك ان النظام الاسلامى يقوم على التوحيد ويرفض التعدد ، فالأمة واحدة ، يقول سبحانه وتعالى : « وان هذه امتكم امة واحدة » (٢) . وقبلتها واحدة ، يقول سبحانه وتعالى : « فول وجهك شطر المسجد الحرام » (٣) . « لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا » (٤) اذ التعدد يخالف طبيعة الأمور ، ويؤدى الى التشاكس والاضرار بمصالح الأمة الاسلامية .

(١) المستشار د . جريشة - المرجع السابق - ص ٢٥ وما بعدها .

(٢) سورة المؤمنون آية ٥٢ .

(٣) سورة البقرة آية ١٤٤ .

(٤) سورة الانبياء آية ٢٢ .

والحرية لازمة للتوحيد ، لذا كان من خصائص السلطة فى الدولة الاسلامية أنها تكفل الحريات ، اذ اخرج الدين الاسلامى الناس من عبادة العباد الى عبادة رب العباد ، ايدانا بميلاد حرية جديدة مستمدة من عقيدة التوحيد (١) . فلا معنى للحياة بدون حرية اذ الحرية قرينة للحياة ، لذا كانت السلطة فى الدولة الاسلامية تكفل للناس حرياتهم . ومن ثم فلا تعارض بين السلطة والحرية فى الدولة الاسلامية ، على خلاف الحال فى النظم الوضعية المعاصرة التى بلغ فيها التعارض والتصارع مداه بين السلطة والحرية .

المبحث الثانى

نشأة الدولة

الدولة قد تنشأ من عناصر جديدة بهجرة مجموعة من السكان واستقرارها فى اقليم غير مأهول (٢) ، أو تسكنه قبائل همجية ، وما يتبع ذلك من تطور هذه المجموعة حتى تستكمل جميع عناصر الدولة وتثبت وجودها كوحدة سياسية قائمة بذاتها . كما قد تنشأ الدولة من عناصر قديمة نتيجة تفكك أو انحلال بعض الدول القائمة كما لو قامت ولاية أو مستعمرة تابعة لدولة ما بالانفصال عن هذه الدولة واستقلالها بشئونها كدولة قائمة بذاتها . أو كما لو تفككت دولة كبيرة الى عدة دول صغيرة ، على أثر حرب ، أو ازيمات اقتصادية (كالامبراطورية الرومانية المقدسة ، والدولة العثمانية) .

وقد تنشأ الدولة أيضا من عناصر قديمة ، عن طريق انضمام دول صغيرة بعضها الى بعض ، فى شكل دولة بسيطة أو فى شكل دولة اتحادية .

(١) د . جريشة - المرجع السابق - ص ٤٤ وما بعدها .

(٢) د . محمود حلمى - المرجع السابق - ص ٢٢ .

ويرجع فقه القانون العام نشأة الدولة الى نظريات عدة تفسر كيفية

نشأتها وتبرر أساس السلطة فيها .

وستتناول تلك النظريات فى فرع أول ، ونتكلم فى الفرع الثانى من

هذا المبحث عن كيفية نشأة الدولة الاسلامية .

الفرع الأول

النظريات القائلة بنشأة الدولة

تعددت النظريات القائلة (١) . بنشأة الدولة فمنها من يرجع النشأة

الى الله ، أو ارادة الأمة ، أو القوة ، ومنها من يرجعها الى التطور التاريخى

والعائلة .

وسوف نتناول كل نظرية من هذه النظريات بالمقدر الذى يسمح به

المبحث .

أولاً - النظريات الثيوقراطية (٢) « سلطة الله » :

وهى النظريات التى ترجع أساس نشأة الدولة الى الله ، وترى أن

السلطة مصدرها الله . وأن الدولة نظام الهى من صنع الله ، وتعمل هذه

(١) الأستاذ الدكتور عبد الحميد متولى - القانون الدستورى والانظمة السياسية -

الجزء الأول - طبعة سادسة . منشأة المعارف ١٩٧٦/٧٥ ص ٣٦ وما بعدها .

- الأستاذ الدكتور ثروت بدوى - المرجع السابق - ص ١٢٤ وما بعدها .

- الدكتور محمد على العرينى - أصول العلوم السياسية - عالم الكتب - ١٩٨١ - ص

٢١ وما بعدها .

(٢) الثيوقراطية كلمة أفرىقية الأصل تتكون من جزأين هما : « ثيوس » ومعناه اله ،

والثانية « كراتوس » وتعنى القوة أو السلطان . وبهذا تعنى الثيوقراطية سلطان الله . وفى

=

النظريات لتفسير وتبرير السلطة السياسية عن طريق تدخل السلطة السماوية . من هذه النظريات من ترى أن الحاكم هو الله ، وأن له طبيعة الهية فاما أن يكون هو الله ، أو ابن له ، ولذا كانت سلطته مطلقة على شعبه . وسادت هذه النظرية فى الدول ذات الحضارات القديمة ، ك مصر الفرعونية والهند والصين .

ومن هذه النظريات ، نظرية الحق الالهى المباشر ، وتقوم هذه النظرية على أن الدولة من صنع الله بطريقة مباشرة ، وأن الله يختار الحكام لحكم الشعب ، ويخولهم السلطة اللازمة لذلك . ومن ثم تبرر هذه النظرية سلطان الحكم المطلق للحكام .

أما نظرية الحق الالهى غير المباشر فتقوم على أساس أن الدولة من صنع الله ، ولكن بطريق غير مباشر ، وذلك عن طريق توجيه الحوادث و ارادة البشر توجيهها الهيا ، كى يؤدى الى اختيار الحكام ، ومنحهم السلطة اللازمة لحكم الشعب ، وفى ظل هذه النظريات اختلطت الدولة بشخص الحاكم . فلم يكن لها شخصية قانونية مستقلة عنهم .

والحقيقة أن هذه النظريات ليست نظريات دينية ، والباحث فى أصولها وظروف نشأتها يجد أنها فى الأصل لا دينية (١) ، إذ قصد بها استغلال الشعور الدينى لدى المحكومين ، فلم تظهر تحت املاء العقيدة أو الغريزة الدينية ، وإنما ظهرت للسيطرة وتدعيم السلطة المطلقة للحكام وتبريرها .

مجال علم السياسة ونظام الحكم تعنى الاعتقاد بأن الله هو الحاكم المباشر للبشر وأن القوانين المنظمة لشئونهم هى الوصايا التى أمر الله عباده باتباعها ويكون رجال الدين هم الوسطاء بين الله وشعبه الخاضعة لسلطانه وقوته .

(١) استاذنا الدكتور عبد الحميد متولى - المرجع السابق - ص ٤٠ .

ثانيا - النظريات الديمقراطية :

ترى هذه النظريات أن مصدر السلطة ارادة الأمة ، ولا تكون السلطة شرعية الا اذا كانت وليدة تلك الارادة ، وأهم هذه النظريات نظرية العقد الاجتماعى لجان جاك روسو (١) ، وترجع نشأة الدولة لدى روسو الى عقد اتفق بموجبه الأفراد على الخروج من حالة الفطرة البدائية التى كانوا عليها ، لتأسيس تنظيم سياسى للجماعة ، وبذلك تنشأ الدولة بموجب اتفاقهم وارادتهم التى أفرغها روسو فى صورة عقد اجتماعى ، ينزل فيه كل فرد من الجماعة عن حقوقه وحرياته ويستبدلها بحقوق وحرريات مدنية بعد نشأة الدولة . واختلف الفقهاء حول أطراف هذا العقد ، والحالة التى كان عليها الأفراد قبل العقد ، وسلطات الحاكم اذا كان طرفا فى العقد ، وسلطاته اذا لم يكن طرفا فيه (٢) ، الا أن المجمع عليه لديهم أن نشأة الدولة انما ترجع الى ارادة الأمة .

ثالثا - نظرية القوة :

وترجع هذه النظرية نشأة الدولة الى القوة ، وبذلك تغلب هذه النظرية القوة على سلطان الله و ارادة الأمة . والدولة لدى المقائلين بها من صنع القوة ، تأسيسا على أن أقدم القوانين هو قانون حكم الأقوى وسيطرته على من هم اضعف منه ، ويستبدلون بالتاريخ الذى يبين منه ان عنصر القوة يغلب فى وجوده ، أكثر من عنصر الارادة (الاتفاق) .

(١) تذكر دائما نظرية العقد مقرونة باسم جان جاك روسو وكتابه الشهير عن العقد الاجتماعى الذى ظهر عام ١٧٦٢ م قبل قيام الثورة الفرنسية بأكثر من ربع قرن وكان له بعض الأثر فى تفجير هذه الثورة الى جانب عوامل أخرى سياسية واجتماعية واقتصادية .

(٢) انظر الاستاذ الدكتور ثروت بدوى - المرجع السابق .

رابعاً - نظرية العائلة :

وتقوم مقدمات هذه النظرية على أساس أن أقدم تجمع بشري فى تاريخ البشرية هى العائلة ، وباجتماع عدة عائلات تتكون العشيرة ، واجتماع عدة عشائر تتكون القبيلة ، وعندما تستقر القبيلة على قطعة معينة من الأرض تتكون القرية ، وباجتماع عدة قرى تتكون المدينة . وبعد ان يرتبط الأفراد بروابط مادية وأدبية ومصالح مشتركة تصبح أمة . ولا تصبح دولة الا بعد أن يكون لها قدر من التنظيم والسلطة كى تنظم وظائفها وتحكم العلاقات بين أفرادها .

خامساً - نظرية التطور التاريخى :

ومؤدى هذه النظرية أن الدولة تنشأ بموجب قانون التطور الطبيعى والتاريخى للأمم ، فالأمة تتكون ثم تتطور بأن تصبح دولة ، طبقاً لظروفها الخاصة .

هذه النظريات فى الميزان :

فقدت هذه النظريات جميعها الأساس العلمى الصحيح فى التفكير وفى تفسير ظاهرة نشأة الدولة . فهى إما أن قامت على أساس - يقال له - دينى - كى يخرج عن منطق العقل ، أو على أساس افتراضى كالنظرية الديمقراطية إذ افترض جان جاك روسو عقده الاجتماعى واتفاق الأفراد ، أو على أساس ظنى كالقوة والعائلة والتطور الطبيعى ، وهى أسس فى مجموعها تخرج تلك النظريات وتجردها من أساسها العلمى الصحيح . ومرجع هذا القصور الفكرى ، ان هذه النظريات أرادت تعميم ظاهرة نشأة الدولة ، والمعلوم أن الدول تختلف فى نشأتها حسب ظروفها المختلفة ، وليس من المنطقى أن نرجع نشأة الدول الى سبب واحد ، وإنما تتعدد الأسباب والأسس باختلاف ظروف كل دولة .

وكما سبق أن ذكرنا (١) . أن من الدول من نشأت عن طريق التفكك والانحلال ، ومنها من نشأت عن طريق الهجرة والاستقرار فى اقاليم غير مأهولة . ومنها من نشأت عن طريق التقارب والانضمام . لذلك يتعين أن نحدد الدولة المراد التعرف على كيفية نشأتها ثم نبحث فى ظروفها المختلفة التى ساعدت على نشأتها . هل عن طريق الهجرة أم التفكك أم التقارب والانضمام ؟

الفرع الثانى

نشأة الدولة الإسلامية

تقرر بادىء ذى بدء سبق ظهور الأمة الإسلامية عن الدولة ، فقد ظهرت الأمة الإسلامية باعلان الرسالة ، حيث توافر لها عنصرا الشعب (المسلمين) والاقليم ، وذلك رغم ما كانوا يشعرون به من اضطهاد أهل مكة لهم . إلا أن الدين والنور الجديد جمع بينهم ، ولم يفرق بينهم بسبب لون أو جنس ، أو حسب أو نسب ، أو فقر وثراء . ويات المسلمون فى ظل النور الجديد يعيشون آمالا وآلاما واحدة ، إذ توحدت آمالهم نحو نشر الرسالة والتعجيل بظهور دار الاسلام ، كما توحدت الامم فيما كان يحقد بهم من تعذيب وسخرية أهل مكة ، حتى كان الاذن بالهجرة الى الحبشة فى السنة الخامسة من البعثة المحمدية ، وأمر الرسول البعض بالخروج ، ومكث مع البعض الآخر بمكة صابرين على اذى قريش . يدعو الى سبيل ربه بالحكمة والموعظة الحسنة . الى أن اذن له بالخروج - صلوات الله وسلامه عليه - وصحبه ومتبعي رسالته من مكة الى أن نزل بالمدينة (٢) (يثرب) ومنذ ذلك الخروج بدأت

(١) انظر ص ١٩ من هذا المؤلف .

(٢) اذن الرسول لأصحابه فى الخروج الى يثرب فى آخر ذى الحجة من السنة الثالثة عشرة للنبوذة ولحق بهم يوم الاثنين الموافق ١٢ ربيع الاول .

نشأة الدولة الإسلامية • إذ توافرت أركانها ، من شعب هو مجموع المهاجرين والأنصار واليهود الذين كانوا يسكنون يثرب ، ولم يكن المهاجرون من مكة من الضعف بحيث يكونون مجرد لاجئين ، ولا من القوة بحيث يكونون فاتحين (١) • أما الأنصار فكان عددهم محصورا وقوتهم محدودة ، ولم يكونوا جبهة غالبية كاسحة ، بل كان يتربص بهم خطر مخالفيهم داخل مدينتهم ، وخطر مدينتهم ، وخطر مكة وقريش إذ ناصروا طريدها • وألف الله بين قلوبهم فجمعها على نصره الدين والرسول (ﷺ) •

وتوافر للدولة عنصر الاقليم « يثرب » بهجرة الرسول وصحبه اليه ، واقامتهم مع الأنصار وهم مسلمو الأوس والخزرج واليهود الذين سكنوا في المدينة معهم • هذه الهجرة ساعدت على توافر العنصر الثالث - السلطة والتنظيم - إذ بادر الرسول (ﷺ) تمشيا مع مقتضيات الأحوال الجديدة الى تنظيم الشؤون العامة لهذه الجماعة المختلطة ، فاخطت عليه السلام مسجدا كى يؤدي فيه المسلمون فريضة الصلاة ، ويدبرون أمورهم العامة ، كما وضع دستوراً ضمنه مبادئ عامة يتبناها أهل المدينة جميعا فى أمور السلم والحرب ، والديات والفصل فى الخصومات وشئون الميراث ، وتوفير الأمن العام للجماعة ، هذا التنظيم ساعد على وجود مجتمع منظم يقوم على قواعد سياسية دينية تحت قيادة الرسول الكريم • إذ أن هذا كله يعد فى الحقيقة تحولا للجماعة التى بدأت دينية خالصة فى الدور المكى الأول الى جماعة دينية سياسية فى المدينة ، كما يعد ارساء لدعائم الدولة الإسلامية التى نمت نموها التاريخى المشهور (٢) •

(١) انظر فتحى عثمان - دولة الفكرة - مكتبة وهبه - ص ٥٥ •

(٢) « الدولة الإسلامية • تاريخها وحضارتها » تأليف عبد الحميد العبادى ، محمد مصطفى زيادة ، ابراهيم أحمد العدرى ص ٢ •

وننتقد ما انتهى اليه المؤلفون من أن الحكومة - يقصدون بها الدولة الإسلامية - التى من هذا القبيل يقال لها حكومة دينية أو شيوقراطية لأنها تقوم على أساس دينى • وهذه خلاصة

وبدأت الجماعة فى عملية التطبيق العملى والفعلى لمبادئ الاسلام بعد أن استقر بهم المقام ببيثرب - الوطن الجديد - فظهرت الدولة الاسلامية الأولى حرة كاملة السيادة . وقامت بتنظيم الدفاع وحماية الأمن ونشر العدل بين الناس ، ونشر العلم ، وجباية المال وتوزيعه على مستحقيه ، وعقدت المعاهدات وأوفدت السفارات ، وكان النبى (ﷺ) على رأس هذه الدولة ومبشرا ورسولا . وبذلك وضع الرسول (ﷺ) أسس ودعائم الدولة الاسلامية وأوجد الروح التى تسيطر على الحياة السياسية وأقام النموذج للمقدرة والقياس (١) . وسار على هديه ومبادئه الخلفاء الراشدون (٢) ، فازدهرت الدولة واتسع سلطانها ، الى أن انحرف بنو أمية عن تلك المبادئ ، وخرجوا عليها شيئا فشيئا ، حتى غدا الحكم فى آخر عهد بنى العباس وليس فيه من مبادئ الاسلام الا بعض مظاهرها . وصدق الله اذ يقول : « وما أصابكم من مصيبة فيما كسبت أيديكم » فعندما انصرف الناس عن الايمان الحق ، وخرجوا حكاما ومحكومين على طاعة الله وطاعة رسوله ، كان الضعف والهوان سبيلهم ، فتفرقت كلمتهم ، وضعفت شكيمتهم ، وهن سلطانهم ، وزالت دولتهم .



رأى غير دقيقة ، ذلك أن الدولة الاسلامية - التى عبر عنها المؤلفون باصطلاح الحكومة - فى عهد رسول الله كانت تقوم على أساس دينى وآخر سياسى دستورها الاسلام الذى هو دين ودولة . فنشر الدعوة والجهاد فى سبيل الله يغلب عليها الصبغة الدينية ، أما قيادة الجيوش وعقد المعاهدات والفصل فى الخصومات وايفاد السفارات وجباية وتوزيع الاموال ورعاية ما جل ودق من أمور الجماعة الدينية والسياسية جميعها من أمور السياسة فقد كان ﷺ نبيا رسولا ورئيسا للدولة الاسلامية الجديدة .

(١) د . محمود حلمى - المرجع السابق - ص ٣٢ .

(٢) وقرر عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - بعد سبعة عشر عاما من الهجرة اتخاذاها بداية التاريخ العربى . ومن ذلك يتبين أن المسلمين الأوائل ربطوا التاريخ بحادثة تتعلق بأمر الدعوة لا يشخص النبى ﷺ ولم يجعلوا ميلاده بداية للتاريخ .

د . محمد شامة - الاسلام فى الفكر الاوروبى - مكتبة وهبة - الطبعة الاولى -

١٩٨٠ - ص ٤٩ .

الفصل الثانى :

خصائص الدولة الاسلامية

بعد ان اكتملت اركان الدولة الاسلامية (١) فى عهد الرسول وخلفائه الراشدين ، أصبحت هذه الدولة الجديدة هى أداة لتنفيذ الاحكام والتعاليم التى جاء بها الاسلام (٢) ، سواء اكانت احكاما تنظيمية تتعلق بحياة الناس الفردية والاجتماعية ، ام كانت تعاليم عقائدية تنظم العلاقة بين المخلوق وعباده وتوجب عليهم نوعا من العبادات البدنية والمالية للتقرب اليه .

ومن أهم خصائص الدولة الاسلامية - دار الاسلام - ان الاسلام دين ودولة ، وأنها دولة قانونية ، وأنها دولة تقوم على التساند بين الفرد والجماعة .

المبحث الأول

الاسلام دين ودولة

لدين هو الوازع الذى يلائم الفطرة الانسانية من جميع نواحيها ، وتقبل عليه النفوس فى رغبة وشوق بغريزتها ، وهو الوازع القوى بمصدره ، وهو ذو المنهج الشامل الجامع لكل المناهج ، وهو الذى تحوطه الرقابة

(١) أنظر الأستاذ الدكتور ثروت بدوى - أصول الفكر السياسى - المرجع السابق

ص ١١٢ وما بعدها .

- رسالة د . حازم الصعيدى - المرجع السابق - ص ١٩٤ .

(٢) مقالة الدكتور شمس ميرغنى عن « الملامح الاساسية للنظام الدستورى فى دولة

الامارات انجريبية » - المنشور بمجلة العلوم الادارية ص ٢٣ العدد الاول يونيو ١٩٨١ - ص ١٣

وما بعدها .

الواعية الكافية التي لا تخفى عليها خافية ، وهو صاحب الجزاء الأوفى الكفيل باطاعته والتزام حدوده ، والمقصود بالدين هنا الدين السماوى الالهى ، الدين الذى شرعه الله لعباده ، وأرسل به رسله • ويعرفنا القرآن الكريم أن عماد هذا الدين شيئان ، ايمان وعمل ، أو عقيدة وشريعة ، فالعقيدة هى الجانب التصديقى الذى يتطلب ايماننا لا يرقى اليه شك ، ولا تؤثر فيه شبهة ، وتقوم أسسه على النصوص القاطعة ، والأدلة البرهانية الواضحة ، وهى المرحلة الأولى من دعوة الرسول للناس •

أما الشريعة فهى النظم الأساسية والقواعد التى وضعها الله لضبط السلوك ، وتعريف العباد فى حياتهم مع خالقهم ، ومع الناس ومع المجتمع • « وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة » • والشريعة ليست مجرد نصوص ، وانما مع النصوص مقاصد ، ومع هذه وتلك مبادئ وأصول ، لكنها تأبى أن يكون معها شريك اسمه الحقيقة أو اسمه العقل ، لأنها نفسها هى الحقيقة ، والعقل (١) مدرك لها مخاطب بأحكامها مستنبط ومجتهد داخلها لا خارجها •

ولقد عبر القرآن عن العقيدة بالايمان ، وعن الشريعة بالعمل الصالح وجاء ذلك صريحا فى الكثير من الآيات ، « والذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك أصحاب الجنة » (٢) • وقوله سبحانه وتعالى : « ان الذين آمنوا

(١) العقل فى الفقه الاسلامى مناط التكليف ، ولقد حفل به الاسلام وكرمه لكنه لم يجعله قرين الشريعة ولا شريكا لها ، ولا يقلل من قيمة العقل أن تكون شريعة الله هى العليا ، ذلك أن دوره واضح فى فهم النصوص وفى الترجيح بين الأدلة ، وفى الاجتهاد ، وعند غياب النص الواضح بحثا عن حكم الله فى الواقعة ، ولكنه - العقل - يبقى فى النهاية منضبطا بالشرع حتى لا يزل ولا يزيغ •

د • جريشة - المرجع السابق - الاركان - ص ١٢ وما بعدها •

(٢) سورة البقرة آية ٨٢

وعملوا الصالحات وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة لهم أجرهم عند ربهم » (١)
وقوله سبحانه وتعالى : « ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير
البرية » (٢) .

والذين بهذا الفهم كعقيدة وشريعة ، ايمان وعمل هو سمة من سمات
الانسان (٣) ولازمة من لوازمه ، ذلك أن كل انسان مهما بلغ مستواه العقلى
والفكرى يسير فى حياته وفق مجموعة من الأفكار والآراء والمعتقدات التى
تتعلق بالحياة والأحياء والطبيعة وما وراءها وبالمجتمع بكافة مراحلها
ولا يتصور وجود انسان بغير هذه الأفكار والآراء والمعتقدات . والأفكار
والمعتقدات بل القوانين التى تسود الدولة نوعان ، فاذا كانت مفروضة من
قبل العقلاء وأكابر الدولة وبصرائها - كما يرى ابن خلدون - كانت الدولة
سياسية عقلية ، واذا كانت مفروضة من الله بشارع يقررها ويشرعها كانت
سياسية دينية نافعة فى الآخرة والدنيا .

والدولة الاسلامية ترتبط بالدين ارتباطا كبيرا . ارتباط القاعسة
بالببناء ، فالدين أساس الدولة وموجهها ، ولا يمكن تصور الدولة الاسلامية
بلا دين ، كما لا يمكن تصور الدين الاسلامى فارغا من توجيه المجتمع
وسياسة الدولة . ففى الاسلام تلتحم السياسة بالدين التحاماً وثيقاً ،
فالاسلام عقيدة وشريعة .

ولئن كانت عبارة الدين أو الشريعة شاملة للدولة ، بما فيها من امة
وسلطة ، الا ان التخصيص بعد التعميم ، لون من البيان ، يلزم فى زمن بلغ

(١) سورة البقرة آية ٢٧٧

(٢) سورة البينة آية ٧

(٣) مقالة الأستاذ محمد الجابرى « الاسلام دين ودولة » منشور بمجلة الحمامة المصرية
العددان ٧ ، ٨ ، السنة ٦٠ سبتمبر واکتوبر ١٩٨٠ ص ٧٣ وما بعدها .

التعميم فيه مداه (١) ، ولا جدال في ذلك إذ يعلمنا القرآن ذلك حين خصص بعد الايمان العمل الصالح ، وهو جزء من الايمان في سورة العصر .

فالإسلام دين ودولة (٢) ، والسلطة القائمة في الدولة الإسلامية تمارس الوظائف الدينية والسياسية ، فالإسلام يجمع بينهما ، إلا أنهما من حيث طبيعة كل منهما مختلفتان ، من حيث الجوهر ، فالأولى – الوظيفة الدينية – تهدف لنشر الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة ، والثانية – الوظيفة السياسية – تهدف لتنظيم العلاقات بين الناس وبعضهم البعض حكما كانوا أو محكومين ، فهما مختلفتان من حيث الجوهر ، إلا أنه يجمعهما الإسلام في السلطة القائمة على رئاسة الدولة الإسلامية . بينما تقسم الدول المسيحية بوجود سلطتين منفصلتين ، سلطة الكنيسة ، والسلطة الزمنية ، لكل منهما مجال مستقل ، ولكل منهما حاكم (٣) ، أعمالا للمأثور أعطى ما لقيصر لقيصر – السلطة الزمنية – وما لله لله – السلطة الدينية .

ورئاسة الدولة الإسلامية مقيدة بطاعة الله وطاعة الرسول وإرادة الأمة الإسلامية فلا تخالف نصا اتفقت عليه الأمة .

ورئاسة الدولة الإسلامية ليست رئاسة الهية قدسية وإنما هي سلطة مدنية – مستمدة من الطبيعة البشرية لرسول الله ﷺ كأول رئيس لها ،

(١) د . جريشة – الأركان – المرجع السابق – ص ٨ .

(٢) ويرى د . محمد عبد الله العربي – بحق – أن الدولة الإسلامية دولة ذات كيان مزدوج . كيان مادي وكيان روحي . الكيان الروحي هو الذي يهيمن على الكيان المادي هيمنة تامة ، ويؤثر تأثيرا مباشرا في كل عناصره وأوضاعه . وهذا الجمع بين الكيان الروحي والكيان المادي هو الذي يميز التنظيم الإسلامي عن كل التنظيمات الحكومية الوضعية السابقة والمعاصرة . وهو الذي تمتد تأثيراته في صرح البنيان الحكومي الإسلامي إلى كل لجنة من لجانته ، وإلى كل جهاز من أجهزته ، وإلى كل لون من ألوان نشاطه .

د . محمد عبد الله العربي – المرجع السابق – ص ٢٣ .

(٣) د . ثروت بدوي – أصول الفكر السياسي – المرجع السابق – ص ١٦٠ وما بعدها .

والذى كان لا يملك لنفسه ضرا ولا نفعا ، مثله كسائر البشر ولد كما يولدون ومات كما يموتون . بموجب هذه السلطة المدنية يمارس اختصاصات دينية كحفظ الدين ، ونشر الدعوة والجهاد ، والزكاة ، والصلاة والحج . وأخرى سياسية كالمحافظة على الأمن فى داخل الدولة وخارجها وتعيين كبار موظفى الدولة وجباية الأموال وتوزيعها وارسال السفراء .

ومن يتولى هذه السلطة المدنية بشقيها الدينى والسياسى ليس معصوما من الخطأ ، وانما شأنه شأن سائر البشر ، عرضة للصواب والخطأ .

ورغم ذلك انزلق البعض القليل وراء فكرة فصل الدين عن الدولة ، على النحو السائد فى الدول المسيحية ، وأرادوا شهرة فخالفوا ربهم وأنفسهم وضمائرهم ، اذ انكروا على الرسول - ﷺ - أول رئيس للدولة الاسلامية - السلطة السياسية وقال قائلهم (١) : (ان ولاية الرسول على قومه ولاية روحية منشؤها ايمان القلب وخضوعه خضوعا صادقا تاما يتبعه خضوع الجسم ، وولاية الحاكم مادية تعتمد على اخضاع الجسم من غير أن يكون لها بالقلوب اتصال ، تلك ولاية هداية الى الله وارشاد ، وهذه ولاية تدبير لمصالح الحياة وعمارة الأرض ، تلك للدين وهذه للدنيا ، تلك لله وهذه للناس ، تلك زعامة دينية وهذه زعامة سياسية وما أبعد ما بين السياسة والدين) .

وقبل أن نتطرق لتفنيد تلك المزاعم - نقول انه من المجمع عليه فى كتب السيرة والسياسة الشرعية أن الرسول - ﷺ - والخلفاء الراشدين من بعده مارسوا ولايتهم الدينية بنشر الدعوة الاسلامية والحفاظ على الدين واقامة الصلاة وابتاء الزكاة والحج ، كما مارسوا الى جانب ذلك ولايتهم

(١) على عبد الرازق - الاسلام وأصول الحكم - الباب الثالث بعنوان رسالة لا حكم ،

ودين لا دولة .

السياسية فى السلم والحرب ، وإبرام العهود والمواثيق و إعلان الحرب ضد أعداء الله ، وإرسال السفراء للملوك والأباطرة يدعونهم الى الاسلام بالحكمة والموعظة الحسنة ، ونشر الأمن والعدل فى ربوع الدولة الاسلامية .

ونطرح على صاحب هذا الرأى - بيعة العقبة وما تضمنته من تنظيم العلاقة بين المؤمنين وبعضهم البعض وبينهم وبين اليهود وأهل الكتاب فى السلم والحرب ، ثم من بعد تنظيم محمد بن عبد الله - صلوات الله وسلامه عليه - للعلاقات بين دولته الاسلامية وغيرها من الدول وإعلانه الحرب ، وإبرامه المواثيق والعهود ، واستقبال وإرسال السفراء ، وجباية الأموال وتوزيعها ، وتنظيم العلاقات بين الأفراد وبعضهم البعض وتعيينه القضاة والولاة هل كان يمارس ذلك كله بما له من ولاية روحية ؟ أم ولاية مادية ؟ تكفل له تدبير مصالح الناس .

وقد تصدى لتفنيد مزاعم صاحب هذا الرأى الكثيرون من علماء المسلمين (١) بل وغير قليل من المستشرقين والباحثين الغربيين وبينوا فوق ذلك من الأدلة الايجابية المستمدة من القرآن والسنة والواقع والمنطق ما يؤكد ان الاسلام ليس ديناً فحسب ولكنه نظام سياسى أيضاً (٢) .

والحقيقة أن ما قاله صاحب هذا الرأى يفتقر الى المنهج العلمى والأمانة العلمىة . افتقد المنهج العلمى ان ذهب يستدل على آرائه فى الدين وفى الرسول بأبيات من الشعر أو بمراجع أدبية ، وافتقد الأمانة العلمىة ان وضع مقررات

(١) د . عبد الحميد متولى - الشريعة الاسلامية كمصدر أساسى للدستور - منشأة المعارف - الطبعة الأولى - ١٩٧٥ ص ٦٨ وما بعدها .

ومؤلفه أيضاً الاسلام ومبادئ نظام الحكم - فى الماركسية والديمقراطيات الغربية - منشأة المعارف - طبعة ثانية - ١٩٨١ .

(٢) د . ثروت بدوى - المرجع السابق - ص ١١٢ .

غير صحيحة منها مثلاً قوله فى الرد على ما أثاره من تساؤل حول رسول الله ﷺ وهل جمع بين الرسالة والملك أو كان رسولا غير ملك ، اذ يجيب على نفسه بقوله : « لا نعرف لاحد من العلماء رأيا صريحا فى ذلك البحث ولا نجد من تعرض للكلام فيه » ٠٠٠٠ هكذا وكأنه لم يقرأ كتب السياسة الشرعية العديدة ٠٠٠ أو كأنه حين قرأ لم يفهم ٠٠ أو كأنه حين فهم ران على قلبه ما كسب (١) .

ونرى أن الرأى الذى انكر على الرسول المولاية السياسية ويرى فى الاسلام ديناً لا دولة ، لم يقم على أساس علمى سليم مطلقاً . ذلك أن المقدمات التى أستند إليها عن السياسة والحكم هى معلومات خاطئة ، حيث كان يتصور أن السلطة لا تكون الا مطلقة ، كما أنه لم تتوافر - كما اعترف - له الاحاطة الكاملة بتاريخ الاسلام وخاصة عهد الرسول وعقب تأسيس الدولة الاسلامية ، فخلط بين أصول نظام الحكم الاسلامى ومبادئه العامة وبين بعض التطبيقات المنحرفة بدءاً بالدولة الأموية فى العصور التالية ، ثم اقام تفسيره للأصول على هذه التطبيقات المنحرفة .

ونكتفى فى الرد عليه بعرض آراء بعض المفكرين من غير المسلمين الذين يرون أن الدين الذى نزل على محمد - ﷺ - دين ودولة :

١ - يقول الدكتور فتزجرالد (٢) :

« ليس الاسلام ديناً فحسب ، ولكنه نظام سياسى أيضاً وعلى الرغم من انه قد ظهر فى العهد الأخير بعض أفراد من المسلمين ممن يصفون أنفسهم

(١) د . جريشة - الاركان - المرجع السابق - هامش ١ ص ١٩ .

(٢) د . محمد ضياء الدين الرئيس - النظريات السياسية الاسلامية - الطبعة الرابعة - ١٩٦٦ - ١٩٦٧ - ص ١٧ - ١٩ .

و د . محمد يوسف موسى - نظام الحكم فى الاسلام - دار الكاتب العربى للطباعة والنشر - الطبعة الثانية - ص ١٨ ، ١٩ .

بأنهم عصريون يحاولون أن يفصلوا بين الناحيتين ، فان صرح التفكير الاسلامى كله قد بنى على أساس أن الجانبين يتلازمان لا يمكن أن يفصل أحدهما عن الآخر » .

٢ - ويقول الأستاذ نلينو الإيطالى :

« لقد أسس محمد فى وقت واحد دينا ودولة وكانت حدودهما متطابقة طوال حياته » .

٣ - ويقول الدكتور شاخنت :

« ان الاسلام يعنى أكثر من دين ، أنه يمثل أيضا نظريات قانونية وسياسية بوجملة القول انه نظام كامل من الثقافة يشمل الدين والدولة معا » .

٤ - ويقول الأستاذ ستروثمان :

« الاسلام ظاهرة دينية وسياسية ، اذ ان مؤسسه كان نبيا وكان سياسيا حكيما » .

٥ - ويقول الأستاذ ماكديونالد :

« هنا - أى فى المدينة - تكونت الدولة الاسلامية الاولى وضعت المبادئ الأساسية للقانون الاسلامى » .

٦ - ويقول توماس ارنولد :

كان النبى (ﷺ) فى نفس الوقت رئيسا للدين ورئيسا للدولة .

٧ - ويقول استاذ « جيب » :

« لقد صار واضحا أن الاسلام لم يكن مجرد عقائد دينية فردية وانما استوجب اقامة مجتمع مستقل ، له أسلوبه المعين فى الحكم وله قوانينه وانظمته الخاصة به » .

فليس الأمر كما تصور اذن المفرضون (١) ، أن الرسول كانت له الولاية الروحية فقط ، وانما عمل الى جانب ذلك على ايجاد مجتمع قائم بذاته ، ومنظم على قواعد أساسية تحت قيادته . ونقرر بادئ ذي بدء أن الرسول لم يكن يسعى للملك أو السلطان ، فلو كان يسعى لذلك لكان له الملك والسلطان على قريش ولكان نأى بنفسه وبصحابه عن قسوة العذاب والسخرية التي كانوا يتعرضون لها ليل نهار ، فقد رفض أن يكون ملكا على قريش واختار الطريق الرعر ، الايذاء والسخرية ، وترك الأهل ، ومكة التي أحبها ، ومن ثم كانت السلطة السياسية فرضا عليه لتنظيم شئون المسلمين ، ولكي يكون لمن بعده القدوة والأسوة فى تدبير أحوالهم ، فكان الحكم لضرورة أملتها مصلحة الأمة الإسلامية لا لرغبة فيه .

المبحث الثانى

الدولة الإسلامية دولة قانونية

« الشرعية الإسلامية »

تتسم الدولة الإسلامية بأنها دولة قانونية اذ يسود فيها احكام الشرع الإسلامى ، والذي يستمد مصادره من القرآن الكريم باعتباره الدستور الأعلى ، الذى يبين الحقوق ويحدد الواجبات ويرسم للدولة القواعد الكلية والمبادئ العامة التى تنظم شئون الأفراد ، وتأتى السنة كمصدر تال له .

وتتطلب النظم الوضعية توافر عدة عناصر أو ضمانات لوجود الدولة القانونية (٢) ، وهى الدولة التى يخضع فيها كل من الحكام والمحكومين .

(١) وقد حكم على الشيخ على عبد الرازق فى ١٢/٨/١٩٢٥ باخراجه من زمرة العلماء لما كتبه فى مؤلفه « الإسلام وأصول الحكم » وقد صدر الحكم بأجماع أربعة وعشرين عالما من هيئة كبار العلماء بالاضافة الى شيخ الأزهر .

(٢) د . ثروت بدوى - النظم السياسية - المرجع السابق - ص ١٧٢ وما بعدها .

للقانون - وهذه الضمانات تتمثل في وجود دستور ، الفصل بين السلطات ، خضوع الإدارة للقانون ، تدرج القواعد القانونية ، الاعتراف بالحقوق الفردية ، تنظيم الرقابة القضائية على أعمال الإدارة والتشريع .

وإذا تأملنا ما كانت عليه الدولة الإسلامية التي بدأت نواتها في أوائل القرن السابع الميلادي ، لوجدنا أنها كانت أسبق في تقرير الخضوع للقانون المتمثل في التشريع الإسلامي ، وكانت سلطات رئيس الدولة مقيدة بأحكام هذا التشريع ، الذي يتسم بالتدرج في هيكل البناء القانوني للدولة الإسلامية ، إذ يأتي في قمة هذا البناء القواعد المستمدة من القرآن الكريم ثم تليه السنة النبوية ثم الاجماع فالاجتهاد . فضلا عن أن المتأمل لأحكام هذا التشريع يجد أنه يعد بحق أول تشريع يعترف بحقوق وحرريات الأفراد سواء السياسية أو المدنية ، المادية منها أو المعنوية ، في الوقت الذي كان العالم خارج دار الإسلام يغرق في ظلام الظلم والاستبداد والحكم المطلق مهدرا حقوق وحرريات الأفراد الى أن أستقر بهم الحال بصدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمواطن عام ١٩٤٨ .

نخلص من ذلك ان الدولة الإسلامية دولة قانونية يخضع الجميع فيها حكاما ومحكومين لأحكام التشريع الإسلامي ، ويقول الله تعالى « وما كان لنبي أن يغفل ومن يغفل يات بما غل يوم القيامة ، ثم توفي كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون » (١) . وبذلك كانت الدولة الإسلامية أسبق الدول قاطبة في التمتع بهذه السمة وتلك الخاصية .

والشرعية الإسلامية تختلف عن الشرعية الوضعية العاجزة عن حماية المحكوم من حيف الحاكم ، وحماية الحاكم نفسه من الانحراف ،

(١) آل عمران : الآية ١٦٦ .

والمفتقدة لأساس وجودها إذ كيف يمكن تبرير علو ارادة الحاكم على المحكوم وهو بشر مثله . أما الدولة الاسلامية فهي دولة شرعية تجعل حق الشرع ابتداءً لله رب العالمين ، باعتبار ذلك مقتضى شهادة التوحيد التي لا يصح بغيرها اسلام ، فان من خصائص توحيد الله ، توحيده بالأمر والحكم والتشريع ، ولا يكون ذلك الا ان يرد اليه أمر الشرع ابتداءً ، أما الشرع ابتداءً فيمكن أن يكون للبشر ، وفي الحالة الأخيرة يستمد شرعيته من ابتئاته على شرع الله دون استغلال أو تعارض (١) .

ولا تكون شريعة الله حاكمة حتى يكون لله الشرع ابتداءً ، وهي العليا لا شريعة معها ولا فوقها ، فاشتراط أن يكون الشرع كله هو أساس الشرعية الاسلامية ، والتسليم بوجود شرع آخر لغير الله ، نوع من الشرك ما لم يأذن به الله . يقول الله تعالى « أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله » (٢) ويبين الشارع الحكيم للذين آمنوا منهج فض النزاع وهو الالتجاء الى كتاب الله وسنة رسوله الكريم ، فيقول سبحانه « فإن تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » (٣) .

والشرعية الاسلامية (٤) تعنى أن تكون شريعة الله هي الحاكمة وأن يكون الدين كله لله بلا تجزئة .

(١) د . جريشة - أصول الشرعية الاسلامية - ١٩٧٩ مكتبة وهبه - ص ٧٦ .

(٢) سورة الشورى : الآية ٢١ .

(٣) سورة النساء : الآية ٥٩ .

(٤) هناك جناس كامل بين الشريعة والشرعية فكلاهما مصدر من فعل واحد « شرع » وهو يفيد البدء في السير على أساس من سبق التنظيم ، ومنه الشارع وهو الطريق النعد للسير ، والمشروع وهو الفكرة المنظمة، والتشريع وهو التنظيم بقواعد ، وتطلق الشريعة بمعنى المورد أو المشرب . وجاء في مختار الصحاح : شرعة الماء هو مورد الشارب ، ويقول الازهري : ولا يسميها العرب شرعة حتى يكون الماء عدا لا انقطاع له كماء الانهار أو يكون ظاهراً معناها

وتتسم الشرعية الاسلامية بعدة سمات هي انها ربانية ، ثابتة ، شاملة
عادلة ، متوازنة ، فعالة .

شرعية ربانية (١) :

ذلك ان الانسان فى ظل الشرعية الاسلامية يستمد شرعه من الله ، فلا
يضل ولا يشقى ، وتتساوى ارادات البشر لتعلو فوقها ارادة الله ، والشرعية
الربانية تستجيش الضمير وتقيم حارسا من الداخل اقوى من كل حارس .
هذه السمة الربانية تحمل القداسة والاحترام للنظام ، فلا أحد يدعى انه اله
أو ابن اله أو نصف اله ، أو انه الدولة ، ذلك انها لا تجعل القداسة لأشخاص
الحكام بل تضعهم جميعا دائما موضع المساءلة والمسئولية (كلكم راع
وكلكم مسئول عن رعيته) .

— شرعية ثابتة (٢) :

لأنها تحكم حياة البشر التى هى بحاجة الى ثبات كى تتحقق معه
الطمأنينة والأمن والاستقرار مع قدر من المرونة يسمح بالتطور الهادف
والاجتهاد المستنير ، ويجد ثبات الشرعية الاسلامية مصدره الأصل فى
الوحي ، ثم فى ثبات الأصول الكلية المستمدة منه والمتخذة أساسا لكل اجتهاد

==

يستقى منه برشاء (دلو) كما تطلق كذلك بمعنى الطريقة المستقيمة أو على حد الفيروز أباى
فى القاموس : الظاهر المستقيم من المذهب كقوله تعالى « ثم جعلناك على شريعة من الأمر
فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون » كما تطلق أيضا على الطريق الظاهر . واصطلاحا ترد
الشرعية والشرع والدين والملة بمعنى واحد وان كانت الشريعة أوسع من الفقه الذى لا يدخل
فيه جانب الاعتقاد ولا جانب الأخلاق .

د . جريشة - أصول الشرعية - المرجع السابق - ص ٧ وما بعدها .

(١) د . جريشة - أصول الشرعية - المرجع السابق ص ٧٩ .

(٢) أصول الشرعية الاسلامية - المرجع السابق - ص ٨٤ .

أو تفرّيع . هذه السمة « الثبات » لا تتعارض مع التطور ولا تعنى الجمود والتخلف ، إذ أنه داخل اطار الثبات فى الأصول والكلّيات ، اذن الله للبشر بالاجتهاد والاستنباط والتفرّيع . ويقول الله تعالى : « ولو رده الى الرسول والى اولى الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم » (١) .

— شرعية شاملة (٢) :

تحكم الفرد والأسرة والأمة والدولة ، وتحقق فكرة عالمية الدولة التى ظلت حلما يداعب خيال الفكر الحديث ، وشمولها يمتد من مجال العقيدة الى مجال الأخلاق والعبادات ثم المعاملات بكل صنوفها ، وذلك بصفة دائمة وبأصالة لا استثناء منها ، وبشمول لا تجزئة فيه . إذ أن تجزئة الشريعة فتنة ، يقول الله تعالى « افتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم الا خزى فى الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون الى أشد العذاب وما الله بغافل عما تعملون » (٣) وقوله تعالى : « واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك » (٤) والتجزئة تعنى رفض البعض ، ورفض بعض الدين جحد حق الله فى أن يشرع فى هذا الجانب ، وهو تماما كجحد حق الله فى أن يخلق جانبا من خلقه (٥) .

من ذلك يبين أن التشريع فى الدولة الاسلامية على نوعين :

الأول : تشريع حددته الشريعة ولا مجال لتغييره ويجب على الحاكم

التقيد به .

(١) سورة النساء : الآية ٨٢ .

(٢) د . جريشة - المرجع السابق - ص ٨٩ .

(٣) البقرة : الآية ٨٥ .

(٤) المائدة : الآية ٤٩ .

(٥) اصول الشريعة الاسلامية - المرجع السابق - ص ٧٠ .

والثانى : تشريع متروك للاجتهاد ، كتحديد العقوبات التمييزية ، وتحديد شكل نظام الحكم ، وكيفية الشورى ، ووضع ضوابط من قبل سلطة التشريع تكون مقبولة للتحقق من اقامة العدل بين الناس ، وهذا شأن كثير من القواعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية شريطة أن يكون هذا التشريع الاجتهادى ملائما لروح الشريعة ومقاصدها (١) .

المبحث الثالث

تساند الفرد والجماعة

تمزقت الانسانية طويلا بين جذب ذات اليمين وذات اليسار فى افراط أو تفريط : فى عقائدها وسلوكها ونظمها ، حتى غدا التوازن مطلبا عزيزا . فنشده لنجد الطمأنينة والسكينة بعد طول القلق والاضطراب (٢) .

والمشاهد للدول المعاصرة يجدها تقوم اما على أساس مذهبى فردى ، واما على أساس مذهبى جماعى . والفردية والجماعية مذهبان متناقضان . يتصارع أحدهما مع الآخر .

(١) ما انزل الله الكتاب لغوا . وما شرع احكامه عبثا . بل كان لها هدف وغاية . الدين غاية ، النفس غاية ، النسل غاية ، العقل غاية ، المال غاية .
بيد أن الغايات الأربع الأخيرة تدور مع الغاية الاولى والاسمى فلتن كان الحفاظ على النفس مقصدا وغاية ، فالتضحية بها فى سبيل الغاية الاسمى « الدين » ، اسمى غاية ، وثمة مراتب ثلاث هى الضرورات - الملازمة والتي تستحيل الحياة بدونها ، والحاجيات وهى مرتبة اثنى من الضرورة واسمى من الكماليات وبغير الحاجيات تغدو الحياة عسيرة ويغدو العيش فيها لونا من الحرج . أما التحسينات فهى كماليات دون السابقة ، تغدو الحياة معها رغيدة ويغدو المخلق معها سمحا كريما وتغدو المعاملات يسيرة . وقد حقق القرآن تلك الغايات العليا والمقاصد النبيلة وشرع للضرورات والحاجيات والتحسينات بما يحقق خير الدنيا والاخرة .

د . جريشة - المصادر - ص ٢١ .

(٢) د . على جريشة - اصول الشرعية - المرجع السابق - ص ١٠٣ .

ومن المسلم به أن الفردية تقوم على تمجيد الفرد وتجعله محور النظام وغايته ، مما يتولد عنه اثاره الأنانية المطلقة وتقديم مصلحة الفرد على مصلحة الجماعة . ولا يحرك نشاط الفرد الا دافع من مصلحته الذاتية ، وليس هناك التزام يقيدته نحو المجتمع الا امتناعه عن ارتكاب الجرائم التي يحددها القانون الوضعي ، فالتزامه نحو المجتمع يقتصر على الالتزام السلبي ، أما عدا ذلك فالمجتمع يسخر لمصلحة الفرد باعتباره غاية النظام في المجتمع .

أما المذهب الاجتماعي ، على عكس المذهب السابق ، فيقوم على أساس تقديس الجماعة ، ويرتكز على مقدمة أساسية مؤداها أنه لا قيمة للفرد مجردا عن الجماعة . فالفرد يولد ضعيفا لا حول له ولا قوة ، وتكسبه الجماعة القوة والمقدرة على النمو والحياة . وينجم عن ذلك انكار ذاتية الفرد ، وانعدام قيمته الاجتماعية . بل يصل الأمر في النظم المتطرفة (كالنازية والفاشستية) الى حد التضحية به من أجل مصلحة الجماعة .

والملاحظ أن كل مذهب منهما تجاهل فطرة الانسان وارتكزا سويا على افتراض التصارع والتناقض بين الفرد والجماعة ، ولذلك اهتم المذهب الفردي بتسخير الجماعة لمصلحة الفرد وتقديمها على مصلحة الجماعة ، بينما انصب اهتمام المذهب الاجتماعي على تسخير الفرد لمصلحة الجماعة وانكار ذاتيته . ومرجع هذا الافتراض الخاطئ النظرة البشرية - الوضعية - القاصرة ، فهي اما أن تنظر الى الفرد واما الى الجماعة .

أما الاسلام ، كدين سماوي ، فله نظرة شمولية للكون ، جامعة ، فالقران الكريم من عند الله خالق البشر ، المدرك لفطرتهم التي فطرهم عليها ، وبالتالي يجيء شرعه كي يحكم العلاقات المختلفة ، على أساس التساند بين الفرد والجماعة ، فيعترف للفرد بذاتيته وللجماعة بأهميتها ، ويرى أن

الانسان اصيل فى فرديته واصيل فى جماعته ، فهو فى حاجة الى كل منهما
وفطرته لا تستقيم باحداهما دون الأخرى •

وهكذا يخطط التشريع الاسلامى طريقه المتميز بمنهجه الربانى بين
مناهج تتردد بين افراط وتفریط ، وتتقطع بين غلو وتسبب ، او بين إسراف
وتقتير ، وبين هذه السبل المنحرفة ، والطرق المتقطعة ، يتميز طريق الله
مستقيما لا يزيغ ، جادا لا ينحرف « وان هذا صراطى مستقيما فاتبعوه ،
ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله » (١) •

وان يدعم التشريع الاسلامى التوازن بين حقوق الله وحقوق العباد
وبين الفرد والجماعة ، نجد انه يقرر المسئولية الفردية صريحة حاسمة •
ويؤكد ذلك قوله تعالى « كل نفس بما كسبت رهينة » ، وقوله تعالى « فمن
يعمل مثقال نرة خيرا يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره » وقوله تعالى
« وكل انسان الزمناه طائره فى عنقه » وقوله تعالى : « بل الانسان على نفسه
بصيرة • ولو القى معاذيره » •

وان يقر الاسلام المسئولية الفردية ، نجده يدمج ما بين مسئولية الفرد
عن المجتمع ومسئولية المجتمع عن الفرد فى مسئولية مشتركة كى تصبح كلا
لا يتجزأ • وأساس هذه المسئولية المشتركة (٢) عقيدة المسلم بان نشاطه
الفردى فى كل اوضاعه وألوانه انما يثاب عليه بقدر ما يبتغى به مرضاة
الله ، ومرضاة الله ترتبط أساسا بقدر النفع الذى يعود على المجتمع من
نشاطه ، ويقول رسول الله ﷺ : « أحب الناس الى الله انفعهم لعياله » •
اذ فى ظل هذه الشرعية الربانية يتحقق التوازن داخل النفوس البشرية

(١) سورة الانعام : الآية ١٥٢ •

(٢) د • محمد عبد الله العربى - المرجع السابق - ص ٢٧ •

بالاستجابة لأوامر الله التي تحقق مطالب الجسد والروح ، لا تصادم المفطرة،
وان سمت بها الى الأشواق ، تدفع الغلو والانفراط ولا تقبل التسبيب أو
التفريط ، وتوازن بعد ذلك بين الحقوق المختلفة ليكون لكل ذى حق حقه .
وتؤكد الاحاديث التالية الصلة الوثيقة بين تساند الفرد والجماعة :

— « كلكم راع وكل راع مسئول عن رعيته » .

— « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا »

— « مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد

إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالحمى والسهر »

— « يد الله مع الجماعة ، ومن شذ شذ فى النار » .

— « من فارق الجماعة شبرا فقد خلع الاسلام من عنقه »

ومن ذلك يبين أن الاسلام نبذ فكرة التصارع (١) بين الفرد والجماعة
وحدث على التكافل والتساند بينهما ، ويقول الله تعالى فى عباده الأبرار
« **ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما وأسيرا ، إنما نطعمكم لوجهه**

(١) وفكرة الصراع تمتد بجذورها الى أرسطو وافلاطون ، إذ تظهر فى فكر أرسطو فكرة
الصراع الطبقي فى دولته الفاضلة والتي يتمثل اساسها الاجتماعى من طبقات ثلاث متصارعة
غنية وفقيرة ومتوسطة بشرط أن تكون الطبقة الأخيرة قوية وهى تتألف من اولئك الذين ليسوا
بالاغنياء حد الغنى ولا الفقراء حد الفقر إذ أن أفرادها ليسوا من الفقر بحيث تنكسر اجنحتهم
ولا من الغنى بحيث تشب اظافرهم ، هذه الطبقة هى التى تكفل للدولة الارتكاز على أساس
شعبى .

بينما يرى افلاطون فى كتابه الجمهورية أن المدينة الواحدة مدينتان الأولى للاغنياء
والثانية للفقراء وهما فى صراع دائم وكان يرى الغاء الملكية الفردية لعلاج ذلك الصراع ،
أو على الأقل ازالة الفروق الشاسعة بين الغنى والفقر .
د . العوينى - المرجع السابق - ص ٧٠ - ٧٣ .

الله لا تريد منكم جزاء ولا شكورا» (١) . فلا يكمل ايمان المرء حتى يجب
لاخيه ما يجب لنفسه ، وحتى يصل به هذا الاخاء الى غاية البر والرحمة من
غير ضعف ولا استكانة .

والاسلام يلزم المسلم بحقوق الجوار سواء الجار القريب أو الجار
البعيد أو الجار الجنب فيمتنع الفرد عن اىذاء جاره ، بل ويعوده فى مرضه ،
ويعاضده فى شدته ، ويهنته فى مسراته ، بل أنه جعل للمصاحب الجنب سواء
أكان فى معهد تعليمى أم مسجد أم طريق أم وسيلة مواصلات أم فى عمل
جعل له حقا أن لا يؤذيه صاحبه . فشرعية هذا شأنها تحث على الترابط
والتساند ، ومجتمع هذا شأنه يؤازر بعضه بعضا فيبدو كالبنيان المرصوص
وكالجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر
والرعاية . يقول ﷺ « مازال جبريل يوصينى بالجار حتى ظننت أنه
سيورثه » . ويقول ﷺ « والله لا يؤمن ، والله لا يؤمن ، والله لا يؤمن ، قيل :
خاب وخسر ، من هو يا رسول الله ؟ قال : الذى لا يأمن جاره بوائقه » .
ويقول ﷺ « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره ، ومن كان يؤمن
بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل
خيلا أو ليصمت » (٢) .

من ذلك يبين ان الاسلام يحث على الاخاء والحب والتساند بين أفراد
المجتمع .



(١) سورة الانسان - الآية ٨ - ٩ .

(٢) صحيح البخارى - الجزء الثامن - ص ١٢ وما بعدها .

الفصل الثالث :

أسباب قوة وتدهور

الدولة الإسلامية

لماذا فشلت الدولة الإسلامية قوية ؟

تقتضى الاجابة على هذا السؤال أن نلم المامة سريعة بحال الجزيرة العربية قبل الاسلام وبعده ، كى ندرك أسباب قوة الدولة الإسلامية وأسباب تدهورها .

أولا : حال الجزيرة العربية قبل الاسلام :

سادت الجزيرة العربية عدة مؤثرات وعوامل بيئية واجتماعية واقتصادية أثرت على بنيتها ومهدت فى ذات الوقت السبيل لظهور الدولة الإسلامية ، بعد أن لاح فى الأفق دين محمد ﷺ .

— فقد ساد مجتمع الجزيرة العربية قبل الاسلام نزعة قبلية ، ونزعة فردية تعتمد على عصبية جاهلية وحسب وأنساب ، أدت جميعها الى اشغال نيران الحروب بين القبائل لفترات طويلة ولأسباب تافهة ، وتسابق الجميع لجمع المال بأيسر الطرق وأحقرها .

— اعتمدت اقتصاديات هذا المجتمع على حرفتى الرعى والتجارة التى تمثلت فى رحلتى الشتاء والصيف ، والتى كانت تتطلب اعداد قوات لحراسة القوافل من اعتداء القبائل الأخرى .

— أثر الوجود اليهودى فى الجزيرة العربية فى يثرب وخيبر والمناطق المتاخمة لمكة على سلوكيات العرب ، اذ ساعد ذلك الوجود على بث

روح الأنانية والطمع والجشع وحب المال ، وتفشى التعامل بالربا الذى كان السمة البارزة للحياة الاقتصادية قبل ظهور الاسلام مما اضعف البنية الاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية للمجتمع ، وكان من الضرورى لاصلاح تلك البنية الأساسية معالجة هذه الآفة « الربا » ، والقضاء عليها تدريجيا كى تتسم بالثبات والاستقرار .

ثانيا : حال الجزيرة العربية بعد الاسلام :

يرجع المؤرخون أسباب انتشار الاسلام الى عوامل عدة نذكر منها :

١ - اعتراف الاسلام بالاديان السماوية الأخرى (النصرانية واليهودية) وتمجيد واجلال الاسلام لموسى وعيسى عليهما السلام رسولين من رسل الله ، واجلال الاسلام للسيدة مريم على خلاف بعض الديانات الأخرى ، واعتبار الاسلام اليهود والمسيحيين اهل ذمة واهل كتاب ، هذا الاعتراف قرب مسافة الخلاف بين اليهود والمسيحيين والمسلمين .

٢ - تضمن الدين الجديد - الاسلام - مبادئ سامية تدعو الى التسامح والاخاء والمساواة والحرية والعدل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، اذ عمد الدين الجديد الى تعريف الناس بالاله الحق الواحد الأحد القهار ، والى ادراك منزلة العقل بالتأمل والتفكير للاهتداء للخالق ، والى تهذيب النفس البشرية بما شرع لها من عبادات تصلها بخالقها ، والى تنظيم المعاملات بين الناس ، والبعد بها عن اسباب الشقاق وحث على التعاون على الخير ومحاربة الفساد والظلم ، وتنظيم الروابط بين اهل الدين الجديد وغيرهم بما يكفل للجميع العيش فى سلام ، واقرار السلام فى الأرض ، واشاعة الاطمئنان والعدل بين الناس بتحريم العصوان الا ان يرد به ظلم ، او يدفع به قتال .

٣ - كما اتسم الدين الجديد - الاسلام - ببساطة العقيدة وسرعة تقبل العقل لها اذا ما قورنت بتعاليم اليهودية والمذاهب المسيحية التي تأثرت بالفلسفة الاغريقية ، هذه البساطة جعلت الناس تقبل على السدين الجديد الذى تقبله وتدرکه العقول . ذلك أن اله الناس واحد . . والناس متساوون حكاما ومحكومين امام الاله الواحد الأحد . . لا فرق بينهم بسبب لون أو جنس . . ولا سلطان عليهم لغير الله . . محكومين بكتابه وسنة رسوله .

٤ - ذاع وانتشر الدين الجديد عن طريق الاقتناع والموعظة الحسنة لا بالاكراه ، اذ لا اكراه فى الدين ، ولم ينتشر بحد السيف ، ولم تكن الفتوحات الاسلامية على غرار فتوحات الاسكندر وجنكز خان التى انتهت بمجرد أن تحقق لها الفتح ، اذ انتشر بالدعوة والعقيدة ، ورغم توقف الفتح الاسلامى الا ان الدولة الاسلامية تركت حضارة مازالت آثارها قائمة الى الآن . وان خبت قليلا وبعض الوقت ، الا انها لا تلبث أن ترسل نبضات اشعاعية جديدة ، هى خير دليل على بقائها . ولم يكن الفتح لمطامع مادية بل كان لنشر الدعوة بالموعظة الحسنة اذ آمنوا ان الله القى اليهم برسائله وكلفهم بابلاغها للناس كافة لما فيها من خير للبشر جميعا .

٥ - التطبيق السليم النابع من قوة الايمان الراسخ بالقلوب لأحكام الدين الجديد ، ذلك أنه عندما استقر الحال بالمسلمين فى بلاد الفتح أقروا بين ربوع تلك البلاد وأهلها المبادئ الاسلامية السامية المستمدة من التشريع الاسلامى المحكم التى اتخذت أساسا للحكم حيثما نزلوا ، فلم يكره أحد على الاسلام ، وكفلوا لأهالى تلك البلاد قدرا مساويا من الحريات التى كانوا هم يتمتعون بها . واحترموا شعائر الجميع وعقائدهم ، وجعلوا العادل بين المسلم وغير المسلم أساس قضائهم وحكمهم . فأقبل الناس على الدخول فى الدين الجديد حبا وكرامة فى مبادئه السامية .

مما تقدم ندرك أسباب قوة وعزة الدولة الاسلامية ، وأسباب ازدهارها ويمكن أن نجعلها فى التمسك بأحكام التشريع السامية والايمان الراسخ

بها فى القلب وبالععمل • ذلك انه عندما قوى الايمان ترامت اطرافها للصين
والهند والاندلس •

اسباب تدهور الدولة الاسلامية

وعندما وهن وضعف الايمان ، اختل التطبيق وانحرف ، لم توهن
أحكام التشريع ولم تضعف ولم تبطل • فهى كما هى ، لم تتغير ولم تتبدل •
وانما ساد الضعف والوهن نفوس البشر ، فأغوتهم الحياة الدنيا ، وأرادوا
تبديلا لحكم الله ، فجددوا حكمه ، وأهملوا كيان دولتهم الروحية ، وحرصوا
على جوانبها المادية فأصابها الضعف ، اذ لا تقوى الا بجناحيها الروحية
والمادى • منذ أن تصرف بنو أمية فى الحكم بالأسلوب العربى القديم ، كما
لو كان الزمن قد عاد اندراجه ، حيث خول الانتساب لقبيلة ذات سيطرة
وسلطان الحق فى تصريف مقاليد شئون الحكم والتحكم فى مصائر الناس •
وضعف الناس من حول حكاهم فبدلا من تقويمهم ، احاطوا الحكام بهالة من
العظمة والتقديس واستأثر الحكام باتخاذ القرارات ، خروجا على مبدأ
الشورى ، باعتبار قراراتهم أوامر واجبة النفاذ فور اصدارها • ومن ثم بدأ
الكره والمقصد والفتنة تسرى فى أوصال الدولة الى أن توارت • وصدق الله
العظيم اذ يقول : « وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم » •

ويقول المفكر باول شتمز (١) : « ان التاريخ سيعيد نفسه مبدئنا من
الشرق عودا على بدء ، من المنطقة التى قامت فيها القوة العالمية الاسلامية
فى الصدر الاول للاسلام ، وستظهر هذه القوة التى تكمن فى تماسك الاسلام
ووحدة الفكرية ، وستثبت هذه القوة وجودها اذا ما أدرك المسلمون كيفية
استخراجها والاستفادة منها ، وستقلب موازين القوى لأنها قائمة على أسس
لا تتوافر فى غيرها من تيارات القوى العالمية » •



(١) د محمد شامة - المرجع السابق - ص ٢٠ •